

عنوان البحث
مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية
Research Title
The level of legal culture of the family in KSA

(اسم قائد الفريق/ نعيم محمد النجار) الرقم الأكاديمي (20222006056)

أسماء المشاركين ورقم الأكاديمي

- (الاسم/ محمد عثمان حمق) الرقم الأكاديمي (20212005156)
(الاسم/ محمد مفلح سالم) الرقم الأكاديمي (20222005510)
(الاسم/ بداح بن حسن السهلي) الرقم الأكاديمي (20212005272)
(الاسم/ عبدالاله فتح الدين العمودي) الرقم الأكاديمي (20222005638)
(الاسم/ عبدالله محمد القحطاني) الرقم الأكاديمي (2021206615)
(الاسم/ حسن ادريس مجبردي) الرقم الأكاديمي (20222006094)
(الاسم/ حسين ابراهيم النعمي) الرقم الأكاديمي (20222006157)
(الاسم/ اعتماد مجدي عبدالواحد) الرقم الأكاديمي (20222005326)
(الاسم/ نادر ناصر غوى) الرقم الأكاديمي (20222005637)

المحتويات:	1
المستخلص:	6
ABSTRACT	8
المقدمة:	10
مشكلة الدراسة:	12
أسئلة الدراسة:	13
أهداف الدراسة:	13
أهمية الدراسة:	14
الأهمية التطبيقية:	14
منهج الدراسة وأدواتها:	15
ادوات الدراسة:	15
مجالات الدراسة:	15
مجتمع البحث:	16
مفاهيم الدراسة:	16
الدراسات السابقة:	18
التعليق على الدراسات السابقة:	21

22	مفهوم الثقافة القانونية:
26	أهمية الثقافة القانونية:
27	الثقافة القانونية والوعي القانوني:
29	أبعاد الثقافة القانونية:
30	الجانب القيمي:
30	تكوين النظام القيمي:
31	الجانب السلوكي:
31	كيف يمكن تنمية الثقافة القانونية:
32	مصادر بناء الثقافة القانونية:
32	-الثقافة القانونية أهميتها ووسائل تحقيقها:
34	وسائل تحقق الثقافة القانونية:
35	تصميم ومنهجية البحث:
35	منهجية الدراسة:
36	أداة الدراسة:
37	مقياس الدراسة:
37	وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:
37	تقييم أدوات القياس:

40	 الأساليب الإحصائية المستخدمة:
41	 عرض وتحليل نتائج الدراسة
43	 توزيع عينة الدراسة حسب العمر
43	 توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي
44	 التحليل الإحصائي لعبارات الدراسة
49	 التحليل الإحصائي لأبعاد الدراسة:
50	 النتائج والتوصيات
50	 - نتائج البحث:
51	 توصيات البحث:
52	 خاتمة
53	 المراجع:
59	 ملحق
59	 البيانات الديمغرافية
59	 الجنس:
59	 العمر:

60	 أسئلة الاستبيان
61	 الملحق الاحصائي
62	 2- الإحصاء الوصفي:



هدفت الدراسة الي التعرف على مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية وتمثل مجتمع البحث من الطبقات الاجتماعية المختلفة بالمجتمع السعودي وذلك لقياس استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية واعتمد الباحث على عينة من مجتمع وذلك بغرض الحصول على البيانات المطلوبة وتم اختيارها بعناية حيث بلغ عدد (237) استبانة على المستهدفين من عينة الدراسة

واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعمقة بفروض الدراسة والتي قام الباحث بتطويرها من خلال الاطلاع علي العديد من الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف قياس رأى أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة ولقد أسفرت الدراسة التي قام بها الباحث بشقيها النظري والتطبيقي يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

- نتائج البحث:

- على الرغم من أهمية موضوع استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية، إلا أنه لم يلق الاهتمام الكافي إلى الآن، ولا بد من الإشارة إلى أن الهدف من نشر الثقافة القانونية لا يعني أن يتحول كل فرد إلى رجل قانون متخصص، ولكن الهدف إحاطة الفرد بالقواعد القانونية العامة التي تعينه على مواجهة مشكلات الحياة العامة.

والثقافة القانونية لها شقان متلازمان لا يصلح أحدهما دون الآخر؛ وهما: ثقافة العلم بمبادئ القانون، وثقافة احترام القانون؛ لأن العلم بمبادئ القانون مع عدم الالتزام به لن يحقق الأهداف المرجوة من نشر الثقافة القانونية، فلا بد أن يقترن العلم بالعمل.

إن نشر ثقافة العلم بالقانون يتطلب نشر ثقافة احترام هذا القانون وإلا أصبحت الثقافة القانونية مجرد كلمات وعبارات رنانة يرددنها الفرد، دون أن تشكل تأثيراً حقيقياً يدفعه إلى احترام القانون، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسات التربوية والإعلامية المختلفة؛ بحيث يتحول القانون من مجرد نصوص تسكن القوالب إلى عادات تحكم علاقات الأفراد بعضهم بعضاً

وإذا نظرنا إلى نظامنا التعليمي نجد أن الثقافة القانونية والتعريف بالقانون لا يشار إليهما في مناهج التعليم ما قبل الجامعي، مما يترتب عليه الجهل بالقانون الذي قد يلزم الشخص معظم فترات حياته، وعندما يصبح فيما بعد مسؤولاً، أو في موقع يحتاج منه اتخاذ قرار نجده غير قادر على اتخاذه مما يترتب على شل حركة المؤسسة.

توصيات البحث: بالإضافة إلى ما قد تعكسه النتائج السابقة من توصيات، يوصي الباحث بما يلي:

1. توعية المجتمع بتشريعات والقوانين ومعرفة الأسرة مالها وما عليها من التزامات قانونيه
2. معرفة الأضرار وحماية الفرد من الجريمة والحد من انتشار المشاكل وتفكك المجتمع
3. معرفة الفرد ما عليه من التزامات وحقوق وتحقيق الاستقرار في المجتمع
4. التعرف على الفرق بين الوعي القانوني والثقافة القانونية.
5. الوقوف على مدى إلمام الأسرة في المملكة العربية السعودية بالتشريعات المنظمة للحياة.
6. تحديد آليات نشر الثقافة القانونية لدي الأسرة في المملكة العربية السعودية وإجراءاتها.
7. الوصول إلى تصور لكيفية نشر الثقافة القانونية لدي الأسرة في المملكة العربية السعودية

Abstract

The study aimed to identify the level of legal culture of the family in the Kingdom of Saudi Arabia, and the research community represents the different social classes in Saudi society, in order to measure the questionnaire of the level of legal culture of the family in the Kingdom of Saudi Arabia. Carefully, as there were (237) questionnaires on the target population of the study sample

The questionnaire was used as a tool for collecting in-depth data on the study hypotheses, which the researcher developed by examining many previous studies related to the subject of the study, with the aim of measuring the opinion of the respondents on the subject of the study. Among the most important recommendations are the following:

- research results:

- Despite the importance of the questionnaire on the level of legal culture in the family in the Kingdom of Saudi Arabia, it has not received sufficient attention so far. Familiarize the individual with the general legal rules that help him to face the problems of public life. The legal culture has two inseparable parts, one without the other. They are: the culture of knowledge of the principles of law, and the culture of respect for the law; Because knowing the principles of the law while not adhering to it will not achieve the desired goals of spreading the legal culture, so knowledge must be associated with action.

The dissemination of a culture of knowledge of the law requires the dissemination of a culture of respect for this law, otherwise the legal culture will become mere words and phrases repeated by the individual, without constituting a real influence that pushes him to respect the law, which is the responsibility of the various educational and media institutions. So that the law turns from mere texts inhabiting templates to habits that govern the relationships of individuals with each other

If we look at our educational system, we find that the legal culture and the definition of the law are not referred to in the curricula of pre-university education, which results in ignorance of the law that may accompany a person for most of his life, and when he later

becomes responsible, or in a position from which he needs to make a decision, we find him unable To take the consequences of paralyzing the movement of the institution.

Research Recommendations: In addition to the recommendations that may be reflected in the previous results, the researcher recommends the following:

1. Educating the community about legislation and laws, and knowing the family's money and legal obligations
2. Knowing the damages and protecting the individual from crime and limiting the spread of problems and the disintegration of society
3. The individual will know his obligations and rights and achieve stability in society
4. Recognizing the difference between legal awareness and legal culture.
5. Examine the extent to which the family in the Kingdom of Saudi Arabia is aware of the legislation regulating life.
6. Determining the mechanisms and procedures for disseminating legal culture among families in the Kingdom of Saudi Arabia.
7. Reaching a vision of how to disseminate the legal culture among the family in the Kingdom of Saudi Arabia

ظلت المجتمعات على مر العصور في سعي مستمر لبناء أجيال قادرة على مواجهة التحديات ومقاومة المشكلات، والتكيف لكل متطلبات النمو التطور، وأدركت المجتمعات أثناء ذلك ضرورة بناء ثقافة الأفراد كأحد متطلبات الحفاظ على بقائها وقدراتها؛ فعملت على خلق ثقافة عامة لدى أفرادها من خلال نشر الوعي بالجوانب الصحية والبيئية والقانونية والأمنية وما يتصل بها من باقي عناصر منظومة المجتمع والدولة، وذلك إيماناً منها بأن المجتمع الواعي المثقف قادر على التصدي لكل الهجمات التي تستهدف كينونته وأساسه التي نشأ عليها، ويعد بناء الثقافة والوعي القانوني من جزئيات الوعي العام الذي يحصن المجتمع ويعمل على صلابته بنيانه.

ووفقاً لهذه المسألة فإن امتلاك الأفراد للثقافة القانونية يصبح عاملاً لبناء المجتمعات وضرورة استمرار ومتطلب قوة، وهو ما يفرض على المجتمعات بكل مؤسساتها العمل على بنائها لدى الأفراد، كما يفرض على أفراد المجتمع أنفسهم تحقيق ذلك الأمر، بحيث يصبح الأمر قائماً على المشاركة بين الأفراد والمجتمعات؛ لأن المؤسسات مهما بلغ بها الأمر من امتلاك الوسائل والإمكانات لا تستطيع تحقيق الهدف ما لم يكن الفرد ساعياً إليه لتعلق ذلك الأمر بالذات الإنسانية والفكر الذي يحمله الفرد (بلعور، مصطفى، 2017، 25).

وتختلف نظرة أفراد المجتمعات للثقافة القانونية، ففي حين ينظر إليها فريق على أنها قيمة مضادة للعشوائية التي يمكن أن تسود المجتمع، يفهمها الفريق الآخر باعتبارها أحد الاتجاهات الفكرية التي تشير إلى المعرفة القانونية أو الذاكرة الجامعة أو القانون وعلاقته بالعقل البشري.

وعموماً فإن مفهوم الثقافة القانونية يشير إلى عدد من المفاهيم المترابطة باعتبار أن الثقافة القانونية هي امتداد لفهم القانون ومفرداته وكيفية التعايش والتفاعل معها أو ممارسة القانون، وأحياناً ما يشير مصطلح الثقافة القانونية إلى استخدام كلا المفهومين بالتبادل مع أحدهما الآخر فيما يقصد به التقليد القانوني أو الأسرة القانونية ومنه تشتق كافة التعريفات الأخرى، وغالباً ما يفهم علماء الاجتماع القانوني الثقافة القانونية باعتبارها مجموعة من

القيم والأفكار والاتجاهات التي تساعد على احترام أفراد المجتمع للقانون حيث تتلاشى الفوارق بين الممارسات القانونية ومعايشة القوانين، بين كلا المفهومين وغيرهما من الأيدولوجيات القانونية المتعددة أو العادات القانونية المختلفة.

ومن ثم لا يمكن لنا أن نتحدث عن الثقافة وأهميتها لدى الشعوب بشكل عام والشباب بشكل خاص، دون ربطها بالتربية ارتباطاً وثيقاً يجعل كلا منهما تابعا ومستقلا في أن واحد، فالثقافة وعاء التعليم بدءاً من الأهداف ثم المناهج ووسائل وأساليب التعليم، وصولاً إلى عملية التقويم لنتائج العملية التعليمية، والثقافة والتعليم وجهان لعملة واحدة، فعملية التعليم كوسيلة تساعد الفرد على استقبال ثقافته وفهمها واستيعاب مضامينها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والمعرفية، متخذة شكلاً من التآلف، والانسجام على مستوى الفرد والمجتمع، كما أن الثقافة أعم وأشمل من التعليم أو حتى المعرفة والأفكار، وأوثق صلة بالإنسان، فهي تكون في مجموعها جميع الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية الذي تؤثر في الفرد منذ ولادته وحتى سنين متأخرة من حياته حتى يصبح تأثيرها في علاقة الفرد مع الوسط الاجتماعي الذي ولد فيه (جامعة الزيتونة، 2010، ص30)

ويعتبر التوسع في طرح الثقافة القانونية من السبل التي من الممكن أن نحسن بها المجتمع من خلال رفع مستوى الوعي القانوني لدى المواطن منذ مراحل إعدادهم الأولي بالجامعات وإتاحة الفرصة لهم لتناول الجوانب القانونية خاصة فيما يرتبط بحياتهم بأسلوب يبتعد عن تعقيد الطرح الأكاديمي التخصصي ويقرب من عمومية المشكلة وتعلقها بالجانب الحياتي اليومي كذلك من خلال إيجاد مناهج تعليمية تتعلق بالمعرفة القانونية وبشكل مبسط حتى يكون الطالب مؤهل لتقبل الالتزامات التي يملئها عليه القانون النافذ ويؤديها بشكل صحيح ومنسجم مع الشرعية القانونية، وكذلك يمارس حقوقه التي كفلها القانون بالشكل الذي لا يتعارض مع حقوق الآخرين.

على الرغم من أهمية الثقافة بشكل عام والثقافة القانونية بشكل خاص إلا أن العديد من الدراسات أشارت إلى أن هناك تدني مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة، ومن ثم ضعف في مستوى الوعي القانوني لدى الأسرة في المملكة، مما ينعكس في الأبعاد الاجتماعية الخطيرة التي قد يتسبب بها ذلك الجهل بالقوانين، ومن ثم يفرض ضرورة دراسة واقع الثقافة القانونية لدى طلبة الأسرة في المملكة ومدى وعيهم بحقوقهم وواجباتهم في هذه المرحلة وهو ما يمثل محورا لهذه الدراسة ويجعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية؟ وتقتضي الإجابة عن هذا التساؤل الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالوعي القانوني والثقافة القانونية؟
- ما مدى إلمام الأسرة بالتشريعات المنظمة للحياة؟
- إلى أي حد يختلف مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة باختلاف بعض المتغيرات الكلية (نظرية/ عملية)، الجنس (ذكر/ أنثى)، المشاركة الطلابية، المشاركة السياسية، الفرقة؟
- ما التصور المقترح لتنمية الثقافة القانونية الأسرة في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

1. هل المستوى التعليمي له دور في الإدارة الأسرية او الإدارة القانونية لدي الاب والام؟
2. ما هو الجانب القانوني الخاص بالأسرة؟ وتعريفه؟
3. ماهي الثقافة القانونية وانواعها لزيادة مستوى معرفتها لدي الاسرة؟
4. ماهي المشاكل القانونية الاسرية الأكثر شيوعا في المملكة؟
5. هل يوجد متخصصين سواء محامين او اخصائيين قانونيين للمشاكل الاسرية؟
6. ماهي المخاطر القانونية للمشاكل الاسرية؟
7. هل يوجد نظام قانوني تشريعي للمشاكل للأسرية؟ وما هو؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توعية المجتمع بتشريعات والقوانين ومعرفة الأسرة مالها وما عليها من التزامات قانونية
- معرفة الأضرار وحماية الفرد من الجريمة والحد من انتشار المشاكل وتفكك المجتمع
- معرفة الفرد ما عليه من التزامات وحقوق وتحقيق الاستقرار في المجتمع
- التعرف على الفرق بين الوعي القانوني والثقافة القانونية.
- الوقوف على مدى إلمام الأسرة في المملكة العربية السعودية بالتشريعات المنظمة للحياة.
- تحديد آليات نشر الثقافة القانونية لدي الأسرة في المملكة العربية السعودية وإجراءاتها.
- الوصول إلى تصور لكيفية نشر الثقافة القانونية لدي الأسرة في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الراهنة إلى اعتبارات نظرية، وأخرى تطبيقية، وفيما يلي توضيح ذلك:

الأهمية النظرية:

تتبع الأهمية النظرية للدراسة الحالية من النقاط التالية:

- تقديم إطار نظري جديد يوضح الفرق بين الوعي القانوني والثقافة القانونية وأبعادهما وعلاقتها وكيف يؤثر كل منهما في الآخر.
- تسليط الضوء على شريحة هامة داخل المجتمع وهي الشباب باعتبارهم نواة الغد، وبناء المستقبل، ومن ثم يجب تسليحهم بالثقافة القانونية التي توضح لهم حقوقهم وواجباتهم.
- أهمية الثقافة القانونية في تفعيل القانون والممارسات القانونية المختلفة.
- تناول الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية وهم في مرحلة الإعداد للحياة في المجتمع وما يرتبط بذلك من تأثيرات على أبعاد الحياة الاجتماعية.
- تزايد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية فيما يلي:

- تقديم تصور يمكن للجامعات توظيفه في نشر الثقافة القانونية من خلال تحديد آليات واضحة وإجراءات محددة يمكن إتباعها.

منهج الدراسة وأدواتها:

اتبع الباحث المنهج الوصفي نظرا لملاءمته طبيعة الدراسة الوصفية، ولمناسبته لأهدافها النظرية والتطبيقية، واعتمد على استبانة لقياس الثقافة القانونية، تكونت من جزأين: أستهدف الجزء الأول منها الحصول على بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة، بينما استهدف الجزء الثاني الكشف عن مستوى الثقافة القانونية لدى أفراد العينة في الجوانب التالية: التشريعات الخاصة بالتأديب، التشريعات الخاصة برعاية الشباب.

ادوات الدراسة:

- ١ - استبيان بيانات عامة عن الاسر
- ٢ - استبيان لقياس مستوى الثقافة القانونية لدى الاسر
- ٣ - استبيان لقياس الاستقرار الاسري الناتج عن الادارة الاسرية
- ٤ - ملاحظة فئات مختلفة من المجتمع لقياس الادارة الاسرية ومستوى الثقافة القانونية

مجالات الدراسة:

مجال مكاني: المملكة العربية السعودية

مجال زمني: 2022

مجال بشري: الطبقات الاجتماعية المختلفة

عندما يقوم الباحث بدراسة ظاهرة معينة فيجب عليه أن يحدد مجتمع بحثه حيث يقصد بمجتمع البحث جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث ويتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الفئات

1. فئة الإدارة الأسرية
2. أثر التربية الأسرية للتربية الدينية
3. كيفية إدارة شؤون الأسرة
4. الإدارة الأسرية في البرامج الإعلامية وعلاقتها بالحرص الزوجي لدى عينة من الأزواج والزوجات
5. الثقافة القانونية في المجتمع
6. الثقافة القانونية وتمكين المرأة السعودية

مفاهيم الدراسة:

من أهم المفاهيم التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية ما يلي:

• الثقافة:

هي الكل المتكامل لأنماط السلوك المكتسب المشترك بين أفراد المجتمع الموحد، أو ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع.

• الثقافة القانونية:

تعرف بشكل عام بأنها طريقة لوصف أنماط مستقرة نسبيا للسلوك والمواقف الاجتماعية الموجهة قانونيا. "الحد الأدنى من المفاهيم القانونية التي يجب أن يلم بها طلاب المرحلة الثانية، والتي تسهم في تحقيق فهم وظيفي للظواهر القانونية التي ترتبط بذواتهم وبيئاتهم والحياة من حولهم."

أولاً: تعريف الأسرة في اللغة:

جذر الكلمة هو (أسر)، ومن معانيها (الشد والربط) لذلك سمي الأسير لأنه يشد ويربط، وهي تعطي معنى القوة وبها يتقوى الفرد، وهي جماعة الرجل الذي ينتمي إليهم، قال الرازي في مختار الصحاح: (وَأُسْرَةُ الرجل رهطه لأنه يتقوى بهم) ، ومن معانيها أيضا الدرع الحصينة، وعشيرة الرجل وأهل بيته، وتطلق على الجماعة يربطها أمر مشترك. وعليه فالأسرة من الأسر وهو إحكام الربط وقوته، ومن ذلك سميت عشيرة الرجل "أسرة"؛ لأنه يتقوى بها.

ثانياً: تعريف الأسرة في الاصطلاح:

تطلق هذه الكلمة ويراد بها الأب والأم وما انبثق منهما من ذرية أبناء وبنات وكذلك الإخوة والأخوات، والأعمام والعمات وعائلة الفرد. وبعبارة أخرى هي: مجموعة من الأفراد ارتبطوا برباط إلهي، هو رباط الزوجية أو الدم أو القرابة.

دراسة (السيف، محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن) بعنوان "دور التعليم ووسائل الإعلام في تعزيز الهوية الوطنية في المجتمع السعودي : دراسة تطبيقية على بعض خريجي الجامعات" جريت هذه الدراسة الميدانية على جيل جديد من الخريجين الجامعيين من مختلف التخصصات العلمية، ومختلف البيئات السعودية، وتسعى بدورها إلى تحديد دور المدارس في المجتمع السعودي والقنوات الفضائية المحلية والخليجية (الحكومية) في تعزيز الهوية الوطنية، ونبذ السخط والتبرم على النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وعلاقة وارتباط الهوية الوطنية بالخصائص الفردية والعلمية لأفراد المجتمع. استنتجت الدراسة أن مصادر التربية الأساسية في المجتمع السعودي (المدارس -والإعلام) فاعلة في بناء شخصية وطنية متزنة، فهي جادة في التغذية الفكرية للحياة الوطنية، وكشفت أن المدارس والتلفاز المحلي قد تكون في حالة وقاية دائمة. ضد الإعلام الخارجي غير الحكومي الذي يرسل لأفراد المجتمع ثقافة الشك وخيبة الأمل واليأس، ومن ثم الانحراف في مفهوم الوطن عبر المراحل العمرية التي يمر بها الفرد، فالخلل في الوطنية ليس له علاقة بسن محددة أو فترة عمرية معينة، وليس له علاقة بتخصص علمي معين أو كليات محددة، وتوصلت هذه الدراسة إلى اقتراحات تدعم الأمن الوطني بالمملكة العربية السعودية، الذي سينعكس بشكل مباشر على الأمن النفسي والاجتماعي بشكل عام.

هدف بحث (محمد، جنات سامح، 2015) بعنوان "تنمية الثقافة القانونية للطفل" إلى التعرف على تنمية الثقافة القانونية للطفل. اشتمل البحث على ثلاثة محاور رئيسة. المحور الأول تحدث عن الثقافة القانونية. كما تتبع المحور الثاني أهمية تنمية الثقافة القانونية لدى الطفل. وأوضح المحور الثالث كيفية تنمية الثقافة القانونية للطفل، وذلك من خلال المؤسسات التربوية في ضوء المناهج الدراسية والأنشطة والمعلم، كذلك المؤسسات الإعلامية، والفرد. كما كشف المحور الثالث عن دور أدب الأطفال في تنمية الثقافة القانونية للطفل، فأدب الأطفال هو تلك الأعمال الفنية التي تنتقل إلى الطفل عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، والتي تشمل أفكار وأخيلة، وتعبر عن أحاسيس ومشاعر

تتنفق مع مستويات النمو المختلفة للأطفال. واختتم البحث بالتعرف على مساهمة أدب الأطفال في تنمية الثقافة القانونية للطفل، والذي يعمل على: تعليم الطفل كيفية احترام القواعد والقوانين والالتزام بالعرف؛ حتى يتعلم أن يسلك سلوكاً يقبله المجتمع. كذلك توعية الطفل بحدود مسؤوليته الفردية والعلاقة القانونية بينه وبين سائر الأفراد والمنظومة المجتمعية والدولة. والعمل على تقديم مفاهيم قانونية للطفل تدور حول الصدق والوفاء بالوعد واحترام الملكية؛ بهدف تهيئة الفرصة له لفهم القانون. وتوعية الطفل بقواعد وقوانين إجراء التجارب العلمية التي تعود بالنفع على المجتمع البشرى. وتوعية الطفل بآداب وقواعد الألعاب الرياضية المختلفة. وأخيراً ضرورة تنظيم نشاط الأطفال وضبط سلوكهم وعلاقاتهم.

بينما قامت (فاطمة، سهير، 1995) بمعرفة مدى وعي أفراد المجتمع المصري بالقانون، من خلال معرفتهم بالحقوق والواجبات التي تناولها الدستور المصري وعلاقته بمتغيرات الجنس والتعليم والسن والخبرة القانونية، ووصولاً لوضع تصور مقترح لتقديم الثقافة القانونية للمواطن المصري، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استبانة، تم تطبيقها على (200) فرد تم اختيارهم بطريقة عشوائية تتراوح أعمارهم من 18- 50 عاماً، وتوصلت الدراسة إلى تدنى مستوى الإلمام المعرفي بصفة عامة لأفراد العينة بحقوقهم وواجباتهم الواردة بالدستور، وكانت هناك فروق إحصائية لصالح الذكور، ومستوى التعليم الأعلى، والسن الأكبر، وأوصت بضرورة أن ينال المعلم تدريب أثناء الخدمة في الثقافة القانونية تجعله أكثر فهماً وفاعلية في المواقف، مع رعاية مؤسسات التعليم النظامية للبرامج التثقيفية المنظمة لحياة الأفراد والأنشطة المصاحبة لها مثل إصدار مجلات دورية وكتيبات ونشرات دورية طبقاً لمستوى المرحلة التعليمية، وعمل لقاءات مفتوحة من ذوي الخبرة القانونية مع الطلاب.

بينما تستكشف ورقة مقدمة من وزارة النائب العام في كولومبيا البريطانية (British Columbia, 2005) مفهوم "الثقافة القانونية" بشكل عام، كذلك الثقافات القانونية المرتبطة بتشريعات القانون العام وتشريعات القانون المدني. كما تبحث في السبل التي يمكن عن طريقها تغيير الثقافة القانونية، والتي من الممكن أن تساعد على إحداث تعديلات قانونية طويلة المدى بمجال التشريعات القانونية المدنية.

وتوصلت هذه الورقة إلى أن الثقافة القانونية تتطلب تضامن بعض العوامل مع بعضها البعض ومنها الأسس والأيدولوجيات والوجدان وبالرغم من عدم قدرتنا على التحكم بتلك العوامل إلا إنه ينبغي علينا الإلمام بها، وبما أن النظام القانوني يتحكم به عددا من ولاة الأمر فإن التغيير الثقافي يتطلب تعاوناً كبيراً منهم، ويكون التغيير الثقافي أكثر نجاحاً وفاعلية إذا ما دعمته السلطات والمؤسسات القانونية المختلفة حيث أن عدم رضا المشاركين بالأنظمة القانونية عن مجرياتها يعد أحد أهم ضمانات التغيير الثقافي، ومن ثم يتزايد دعم التغيير الثقافي القانوني بمرور الوقت وبمجرد تفعيل الإجراءات الحديثة وإثبات مصداقيتها.

وهدفنا دراسة جمال ومنال (2006) إلى التعرف على درجة وعي أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم، وما إذا كانت درجة وعيهم بها تختلف باختلاف بعض المتغيرات، مع تقديم تصور لكيفية زيادة وعيهم بهذه القوانين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، تم تطبيق مقياس للوعي القانوني، واستمارة مقابلة غير مقننة، على عينة قوامها (418) عضو هيئة تدريس، وتوصلت إلى أن درجة إلمام أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم دون المتوسطة، وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث، مع وجود فرق دالة إحصائية لصالح من تولى منصبا إداريا.

في حين سعت دراسة ثناء (ثناء، 2006) إلى قياس مدى فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية، اعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وقد صممت اختبار لقياس مدى إلمام الطلاب بأبعاد الثقافة القانونية التي يتضمنها البرنامج، تم تطبيقه على عينة من طلاب كليات التربية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) بين متوسط درجات الطلاب في التطبيق القبلي والبعدي لاختبار المواقف لصالح التطبيق البعدي، وأوصت الدراسة بالاهتمام بمفاهيم الثقافة القانونية وإدماجها في المناهج بدءاً من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية.

في حين سعت دراسة لبنى (لبنى، 2013) إلى التعرف على الثقافة القانونية لدى أفراد المجتمع المحلي في قانون العقوبات الأردني وتحديدًا في موضوعات الجرائم الواقعة على العرض، وعلى حياة الإنسان وسلامته، والجرائم

الواقعة على الحرية، مع دراسة أثر بعض المتغيرات مثل النوع، والعمر، والمستوى التعليمي علي الثقافة القانونية لدي أفراد المجتمع؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استبانة تم تطبيقها على (636) فرداً، وتوصلت الدراسة إلى وجود أمية قانونية بالأحكام الواردة بقانون العقوبات، مع عدم وجود علاقة إحصائية بين العمر والحاجة لمعرفة قانون العقوبات، في حين ظهرت علاقة إحصائية في كل من النوع لصالح الإناث، والمستوى التعليمي مع الرغبة في معرفة قانون العقوبات.

التعليق على الدراسات السابقة:

- اهتمت بعض الدراسات بمدى إلمام أفراد المجتمع ببعض النواحي القانونية.
- غالبية الدراسات تناولت الثقافة القانونية من خلال الدستور المنظم للدولة.
- قامت بعض الدراسات بتصميم مقررات لتنمية الثقافة القانونية.

الإطار النظري للبحث:

مفهوم الثقافة القانونية:

يعد مفهوم الثقافة من المفاهيم الواسعة والغامضة، والأكثر إثارة للجدل في مفاهيم العلوم الاجتماعية، والتي تتراوح من علم الاجتماع إلى الأنثروبولوجيا ومن الفلسفة إلى القانون، لذلك فإن التعريف قد يختلف اعتمادا على العلوم الاجتماعية المختلفة، وكذلك على نهج مختلفة ضمن العلوم الاجتماعية بصفة خاصة، ومن ثم فقد ذكر البعض أن الثقافة تتكون من سلوكيات متعلمة ومواقف وقيم، وغالبا ما نستخدم مصطلح الثقافة لوصف مجموعة من هذه الصفات، أو السلوكيات، أو القيم، أو المعتقدات، وتعلم أنماط السلوك (Ali, 2006, 147) بينما يعتبرها بيتانكورت (Betancourt, 2003, 563) نمط متكامل من المعتقدات والسلوكيات المتعلمة التي يمكن أن تكون مشتركة بين الجماعات وتشمل الأفكار، وأساليب التواصل، وطرق التفاعل، ووجهات النظر من خلال الأدوار والعلاقات والقيم، والممارسات، والعادات. في حين رأت سوزان (Suzan, 2005, 334) أن الثقافة تعنى الممارسة والنظام، أما سعيد حارب (سعيد، 2004، 54) فقد رأى أن الثقافة هي المعبر الحقيقي عما وصلت إليه البشرية من تقدم فكري، فمن خلالها يتم رسم المفاهيم و التصورات كما يتم رسم القيم والسلوك، وقد ارتبطت الثقافة بالوجود الإنساني ارتباطا متلازما تطور مع الحياة الإنسانية؛ وفقا لما يقدمه الإنسان من إبداع وإنتاج في مختلف المجالات، ومن ثم عرفها بأنها "المنظومة المعقدة والمتشابكة التي تتضمن: اللغات والمعتقدات والمعارف والفنون والتعليمات والقوانين والداستير والمعايير الخلقية والقيم والأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية والمهارات التي يمتلكها أفراد مجتمع معين".

ولقد تم استخدام مصطلح الثقافة ليشير إلى مرحلة أعلى في تطوير القانون، واعتبار القانون انجاز ثقافي وجزء من الثقافة التي يكتسبها الفرد باعتباره عضوا في المجتمع، ويعد أحد المكتسبات غير المادية للثقافة التي بدورها تعزز التشريعات، وهذه الثقافة تتجسد على شكل سلوك أو فعل يمارسه الفرد في حياته اليومية والاجتماعية (لبنى، 2013، 7).

ومن ثم ظهر مصطلح الثقافة القانونية والذي يعد من المصطلحات الحديثة نسبياً، والتي لعبت دوراً أساسياً في القرنين العشرين والواحد والعشرين، حيث برز استخدام مصطلح الثقافة القانونية ليعبر عن أن الثقافة لا تزال هي القوة التنظيمية للقانون، وأن الثقافة القانونية تسعى لفهم تأثير صياغة القانون على الأفراد في حياتهم اليومية (Jorn Sunde, 2010, 11).

وتقف الثقافة القانونية ما بين القانون والثقافة دون وجود أي عوائق غير واضحة بين كلا الاتجاهين نظراً للانتشار الواسع لنطاق فهمها، فالثقافة القانونية تعتبر الخلفية الثقافية للقانون والتي تساعد على خلق القوانين ومنحها المعنى الخاص بها بما في ذلك دور القانون بالمجتمع ودور المصادر القانونية المختلفة والسلطة الفعلية لكافة المؤسسات، لذلك تعتبر جميع القوانين ثقافة، لذلك لا يمكن للثقافة القانونية أن تتفصل عن القانون، إلا أن العلاقة ما بين الثقافة القانونية والثقافة العامة تمثل مشكلة ملحوظة فالثقافة القانونية تعتبر جزءاً من الثقافة العامة التي تتضمن القانون ذاته وبالرغم من اتصال القوانين بكافة نواحي حياتنا إلا إنه يصعب الفصل ما بين الثقافة القانونية والثقافة العامة، وأصبح الأكثر أهمية محاولة التمييز ما بين الثقافة القانونية الداخلية والثقافة القانونية الخارجية، حيث توصف الثقافة القانونية الداخلية على أنها الاتجاهات نحو القانون من قبل ممثليه وهم القضاة والمحامين، أما الثقافة القانونية الخارجية فيقصد بها اتجاه عامة الأفراد نحو القانون. (Ralf michales, 2011, 1255- 1259)

وتعد الثقافة القانونية أحد الروافد الهامة التي تقوي الشخصية وتجعل فيها إرادة قادرة على مواجهة الحياة بغير جهل بها؛ فالقانون مرتبط بجميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، لذلك فإن نشر الثقافة القانونية لها أثر في تكوين شخصية الفرد حيث تجعل منه مواطناً صالحاً يحترم القانون، لكن بشرط أن يكون هذا القانون في موقف الدفاع عن هذا المواطن الصالح، ويضمن حقوقه أمام من يحاول مصادرتها من أي شخص أو جهة.

لذلك تعتبر الثقافة القانونية من أهم مكونات الثقافة التي يحتاج إليها الأفراد، والتي يجب وضع مفهوم لها، وحيث إنها تتسم بكونها من المفاهيم والعوامل المجردة، لذا نجد عدم اتفاق بين الباحثين علي تعريف محدد للثقافة القانونية بين علماء الاجتماع وعلماء السكان، وعلى الرغم من استخدام مصطلح الثقافة باعتباره مصطلحاً استكشافياً، إلا أنه

دخل بحلقة مفرغة من الازدهار والتراجع فلم يتمكن الباحثون من تجاهل المصطلح ولكنهم بالوقت ذاته لم يتناولوه بالشكل الكافي، ولكنه ساعدهم على تصميم وتطوير بعض البرامج البحثية المنهجية التي من الممكن أن تساعدهم على الوصول لتعريف محدد لمفهوم الثقافة، ومن ثم تستمر الدائرة بمحاولات الباحثين لإيجاد تعريفات متفق عليها

للتقافة القانونية (Legal Culture and Judicial Reform, 11/ 2014)

لذا تناولت العديد من الدراسات والأبحاث مفهوم الثقافة وعلاقتها بالقانون، حيث يشير مفهوم الثقافة القانونية إلى العديد من المفاهيم المختلفة والتي غالبا لا تتفصل عن بعضها البعض، فينظر البعض إليها علي أنها فهم القانون ومفرداته وكيفية التعايش والتفاعل معه، في حين ينظر إليها البعض من زاوية أنها ممارسة القانون، وأحيانا ما يشير مصطلح الثقافة القانونية إلى استخدام كلا المفهومين بالتبادل مع احدهما الآخر فيما يقصد به التقليد القانوني أو الأسرة القانونية ومنه تشتق كافة التعريفات الأخرى، كما يعرفها علماء الاجتماع القانوني باعتبارها مجموعة من القيم والأفكار والاتجاهات التي تساعد على احترام أفراد المجتمع للقانون (2011, 1255-1259, Ralf Michales), كما يشير المصطلح إلي مجموعة من الظواهر المترابطة والمتصلة والتي تمثل المعرفة العامة لدى الأفراد بالاتجاهات القانونية والنسق السلوكي للمواطنين في ضوء احترامهم للقوانين والتي يتضمن مدى اعتقاد المواطن بنزاهة الأحكام والتشريعات التي تطبق عليه (Susan.472, 2010).

بينما يعرفها جورن (2010, 21, Jorn Sunde), بأنها الأفكار والمواقف والقيم والآراء حول القانون والنظام القانوني والمؤسسات القانونية لدى مجموعة من السكان، أو هي الطريقة التي يتم بها دمج القيم والممارسات والمفاهيم في عمل المؤسسات القانونية، وتفسيرات النصوص القانونية.

وتعرف بالمعنى العام بأنها "طريقة واحدة لوصف أنماط من السلوك والمواقف الاجتماعية، ثابتة نسبيا وموجهة قانونا. (David Nelken, 2004, 1).

وهي غالبا قيمة مضادة للهمجية تشير إلى المعرفة القانونية أو الذاكرة الجامعة أو القانون وعلاقته بالعقل البشري ويساعد علم السكان على فهم الثقافة القانونية الموجودة والممارسات القانونية المختلفة.

ويمكن من خلال ما سبق أن نخلص إلي (2005, 16: British Columbia),

أن الثقافة القانونية تتكون من خلال الإجراءات.

- تتطلب الثقافة القانونية تضامن بعض العوامل معا ومنها الأسس والأيدولوجيات والوجدان وبالرغم من عدم قدرتنا على التحكم بتلك العوامل إلا إنه ينبغي علينا الإلمام بها.
- نظرا لتحكم عددا من ولاية الأمر بالنظام القانوني فإن التغيير الثقافي يتطلب تعاونا كبيرا منهم.
- دعم السلطات والمؤسسات القانونية أحد أهم ضمانات التغيير الثقافي وجعله أكثر نجاحا وفاعلية.

أهمية الثقافة القانونية:

يمثل الطلاب في المؤسسات الجامعية جزء أساسي يؤثر ويتأثر بما يملك من جوانب ثقافية توجه سلوكياته وتفرض على المؤسسة متطلبات، وهو ما قد يعود عليه بالإيجاب أو السلب ومن ثم تصبح تنمية جوانب الثقافة القانونية لدى الطالب الجامعي من العناصر المهمة التي يمكن أن تنعكس عليه وعلى الجامعة في نفس الوقت ومن ثم فإن تنمية الثقافة القانونية لدى الطلاب يساعد علي (خضير كاظم، 2009، 267)، (محمد بن غالب، 2005، 23) تزويد الطالب بالإحساس بالانتماء للجامعة فيلتزم بقواعدها ومعايير الحياة بها.

- توجيه السلوك وفقا لشروط الجامعة وخصائصها.
- توسيع أفق ومدارك الطلاب حول الأحداث التي تحدث في المحيط الذي ينتمون له، أي أنها تشكل إطارا لتفسير الأحداث والأنشطة في ضوءه.
- إتباع السلوكيات والعادات التي تفرضها عليهم ثقافة المنظمة.
- تحقيق التوازن بين مختلف الأقسام ومستويات الأداء.
- تحديد المعايير السلوكية المقبولة.
- تحديد مجالات الاهتمام المشترك.
- تسهيل مهمة الإدارات المختلفة داخل الجامعة إذ لا يلجئون لإجراءات صارمة لتأكيد وتطبيق السلوك المطلوبة.

لاشك أن الوعي القانوني يشكل موضوعا مهما من حيث تأثيره في الحياة الجامعية ومعطياتها، بل ويعد الوعي القانوني ضرورة حياتية في المجتمعات في الفترة الراهنة؛ فهو يساعد كل فرد مهما كان دوره في تعرف واجباته فيؤديها وإدراك حقوقه فيحافظ عليها، ويعبر مفهوم الوعي عن مدي إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشرا وهو أساس كل معرفة (زيرو فان، 2006، ؟) ويمكن إرجاع مظاهر الشعور أو الوعي إلى ثلاثة أقسام: الإدراك والمعرفة. الوجدان. النزوع والإرادة.

هنا ووفقا لمفهوم فان فإن الوعي بشكل عام يشير إلى العوامل المرتبطة بالبيئة الإنسانية ومعرفة الإنسان بتلك البيئة من جميع النواحي معرفة واعية بحيث يستطيع تحليلها ومعرفة نتائجها.

بينما يعرف علماء النفس الوعي بأنه شعور الكائن الحي بنفسه أو ما يحيط به (عبد الكريم بكار، 2000، 9) أما الوعي القانوني فتختلف التعاريف التي تعرضت لهذا المفهوم على حسب الاختلاف الأيديولوجي والبيئي للمجتمعات البشرية؛ إذ أنه لا يمكن فهم الوعي القانوني كاصطلاح، دونما ربطه باصطلاح الوعي الاجتماعي والذي يقصد به: الآراء والمفاهيم والأفكار، والنظريات السياسية، والقانونية، والجماليات والأخلاقيات وغيرها، والفلسفة، والدين والأشكال الأخرى للوعي، والوعي القانوني هو جزء من الوعي الاجتماعي عموما، لكنه يتميز نسبيا عن غيره من أشكال الوعي الأخرى السياسي والأخلاقي والجمالي، ويقصد بالوعي القانوني مجموعة الآراء والمفاهيم والأفكار والنظريات الفلسفية. القانونية والدستورية السائدة في بلد ما وهو يتطلب الانخراط في عملية تعليم منظمة، وبرامج محددة، عادة لا تتوافر إلا لمن تابع دراسة أكاديمية منهجية وذلك لبناء ما ينطوي عليه من معرفة وتعلم وتكوين حول النظام القانوني السائد، وتاريخه وتطورات وفلسفته، ويستطيع شباب الجامعات تحقيق نمو ولو بسيط من خلال ما يكتسبه من أوليات العلوم القانونية ومداخلها، التي تشكل ما يمكن أن يطلق عليه وعيا قانونيا عاما، وإن انطوى على بعض الثغرات التي قد تعود إلى عملية التعلم المعمم، وتبسيطاتها (نبيل عبد الفتاح، 2002)

بينما يعرف احمد عبد المطلب (احمد عبد المطلب، 1993، 4) الوعي القانوني بأنه "حفظ وفهم واستيعاب الأفكار والمعلومات التي تتعلق بموضوع أو عدة موضوعات وثيقة الصلة بالنظم السائدة في مجتمع ما أو عدة مجتمعات، والقواعد والنصوص القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في هذا المجتمع".

في حين تناولت العديد من الدراسات الوعي القانوني من خلال تصورات الناس العاديين عن القانون في الحياة اليومية، فعرفته بأنه طرق فهم واستخدام الناس للقانون. (Dave Cowan, 2004, 931)

وهناك فرق بين الوعي القانوني بهذا المعنى، وبين المعرفة القانونية الشائعة لدى بعض الفئات الاجتماعية، والتي يقصد بها مجموعة الآراء والمقولات والأفكار الشائعة عن القانون عموماً، لدى بعض الفئات المتعاملة مع الأجهزة القانونية والإدارية للدولة (نبيل عبد الفتاح، 2002)

كما أن الوعي القانوني يرتبط أيضاً بالثقافة والفلسفة والقيم والمبادئ القانونية لقانون الدولة في الأساس، لكنه يختلف عن الثقافة القانونية في أن الوعي يمثل الطريق نحو بناء ثقافة عامة لدى الأفراد تمثل الإطار الحاكم والموجه لكل سلوكياتهم في المواقف المختلفة؛ ذلك أن الثقافة القانونية، ليست مجرد معرفة التشريعات والنصوص القانونية، كما أنها لا تعني تلك المناقشات النظرية والندوات القانونية التي تدور بين أوساط رجال القانون المتخصصين، وإنما هي شاملة لكل أنواع الثقافة العامة، وهو ما يعني استيعاب الفرد لكل ما يدور حوله من علاقات ومفاهيم وأهداف من خلال تصورات قانونية سليمة، وبأن يتبنى هو بذاته القانون، وأن يعتبره قيمة من القيم التي يحترمها، وإن يتعامل مع واجباته بوصفها، وهو أمر لا يتأتى إلا من خلال وعيه بضرورة وجود القانون في حياته، وبفائدته، وبأنه جزء لا يتجزأ من مسؤوليته الشخصية، وهو واجب وطني وأخلاقي لا مرأى فيه (خالد القاضي، 2014، 12)

أبعاد الثقافة القانونية:

الثقافة بطبيعتها بناء له مكوناته التي يجب الاهتمام بكل عنصر منها إذا ما أردنا للبناء أن يستمر ويقوي ويصبح قادر على مواجهة التحديات في مجتمعات تتطور بتطور وسائل الاتصالات وآلياته، ومن ثم وجب الاهتمام بكل مكون لبناء ثقافة قانونية لدى طلاب الجامعات وتنقسم مكونات البناء الثقافي بشكل عام إلى جوانب ثلاثة يجب الاهتمام بكل منها يمكن أن نوجز عرضها فيما يلي (كوثر كوجك، 1997)، (عبد السلام مصطفى، 2009)، (محمد السيد، 2009)، (مجدي عزيز، 2004)، (محمد سعيد، 2007)

المعرفة:

يمثل الجانب المعرفي نقطة الانطلاق لبناء ثقافة الفرد القانونية فلا يمكن أن تبني ثقافة قانونية توجه سلوكيات الأفراد وتحكم عاداتهم ما لم يتوافر لها الجانب المعرفي الذي يؤسس لها ذلك، إن إنسان القرن الواحد والعشرين كم هائل من المعرفة التراكمية والتي تكونت عبر مراحل طويلة من تاريخ البشرية وكذا ما يعايشه من تطورات تكنولوجية ومعرفية وعلمية وهو ما يفرض علينا أن نميز بين مستخدم المعرفة الذي يظل دوره قاصرا على استخدامها في المواقف المختلفة ومبدع المعرفة الذي ينتجها ويوظفها بأشكال جديدة.

وفي كل الأحوال يظل امتلاك الجانب المعرفي عنصرا ضروريا لبناء ثقافة الطالب الجامعي القانونية وموجهها لسلوكياته؛ حيث يهتم الجانب المعرفي بالعمليات العقلية والنشاطات الذهنية وقسم هذا المجال إلى ستة مستويات متدرجة في ترتيب تصاعدي وهذه المستويات تتدرج من البسيط إلى الأكثر تعقيدا من الأنشطة العقلية وكل مستوى يعتمد على المستويات التي تسبقه وهي:

- التذكر: والذي يعبر عن قدرة الفرد على استرجاع ما قدم له من قبل أساتذته وهو بالرغم من بساطته فانه يظل محور بناء المعرفة وأساسها.
- الفهم: وهو يشير إلى قدرة الفرد على التعامل مع المعلومات المتداولة والتعبير عنها.
- التطبيق: وهو يعبر عن قدرة الفرد على استخدام ما لديه من معارف في مواقف يتطلبها ذلك الأمر.

التحليل وهو يعبر عن قدرة الفرد على إدراك العلاقات وتأثيراته.

التقويم وهو يشير إلى قدرة الفرد على إصدار الأحكام على المواقف التي يتواجد فيها في ضوء معايير وقواعد محددة.

الإبداع وهو يشير إلى قدرة الفرد على إنتاج المعرفة وتطوير استخداماتها.

هذه الجوانب الست تعبر عن مستويات المعرفة لدى المتعلم في مواقف التعلم، ولما كان الطالب الجامعي في مرحلة تعلم وبناء لثقافته بجوانبها المختلفة فإنه يظل حتما في حاجة إلى استعمال عناصر هذا البناء المعرفي إذا ما أريد له التمكن من جوانب الثقافة القانونية المرجوة.

الجانب القيمي:

وهو يمثل الموجه لسلوكيات الفرد وأدائه في المواقف المختلفة ويطلق عليه أيضا المجال الانفعالي أو العاطفي، ويقصد به الجانب الذي يعني بالأحاسيس والمشاعر والانفعالات وكذلك بتكوين الاتجاهات والميول والقيم، وتتدرج مستوياته من السهل إلى الصعب في خمس مستويات هي الانتباه، الاستجابة، الاهتمام، وتكوين الاتجاه، تكوين النظام القيمي.

وهنا نؤكد على حقيقة أن الجانب الوجداني يتكامل مع الجانب المعرفي تكاملا تاما فالمدخل الأساسي إلى المجال الوجداني هو عقل الإنسان الذي يمثل الجانب المعرفي وهو ما يفرض علينا عند بناء الثقافة القانونية للطالب الجامعي تقديم الجوانب المعرفية القانونية في أطرها القيمي والمجتمعي وأهمية الالتزام بالقواعد القانونية والفوائد التي تعود على الفرد والمجتمع من ذلك.

ويعمل هذا الجانب على تكوين وتنمية المهارات التي تتطلب مواقف استخدام ما بني من معارف وما اكتسب من قيم في سياقاتها في العمل الجامعي، ولا يمكن فصل هذا المجال عن المجالين السابقين، فإتقان المتعلم لأي مهارة حركية يعتمد على إتقانه للمادة العلمية النظرية التي تعلمها وكذلك نوع التدريب الذي تلقاه المتعلم، ومدى ميله واقتناعه به، ويتدرج هذا الجانب أيضا في ست مستويات تبدأ بالملاحظة، والتقليد، ثم التجريب، والممارسة ثم الإتقان، والإبداع.

ومن خلال عرض مكونات الثقافة القانونية يمكننا القول بأنها تتكون من شقين أساسيين هما ثقافة العلم بالقانون وثقافة احترام القانون، فالشق الأول ثقافة العلم بالقانون يعني الإلمام بقدر من المعارف القانونية التي تساعد في مواجهة وحل بعض المشكلات التي قد تعترض الإنسان وتكون الكلمة الأولى فيها للقانون، بينما الشق الثاني ثقافة احترام القانون تعني الممارسة والتطبيق العملي للثقافة القانونية وتحويلها إلى سلوك راسخ، والتي بدونها تتحول الثقافة القانونية إلى ثقافة نظريات وكلام وليس ثقافة عملية.

كيف يمكن تنمية الثقافة القانونية:

والسؤال الذي يطرح نفسه هو؛ كيف يمكن تكوين ثقافة قانونية يقبل عليها طالب الجامعة ويستزيد منها؟ وتكوين

الثقافة يتم عبر عدة مسارب أو عوامل منها (هدى الدغفق، 2004)

- التوعية التربوية والإعلامية وإقامة الندوات واللقاءات العامة.
- بناء هيئات ومؤسسات المجتمع المدني لحماية حقوق المنتسبين لكل مؤسسة اجتماعية.
- تشكيل لجان الدفاع عن الحقوق وعن الحريات العامة والخاصة.
- تيسير المعلومة القانونية وتسهيل الحصول عليها عبر الإعلام المرئي والمسموع.

- الدور المباشر لمكاتب المحاماة والاستشارات القانونية.
- تخصيص عمود في إحدى الصفحات اليومية يتناول بعض المسائل القانونية والاستشارات وبالإمكان أيضا أن يخصص التلفزيون برنامجا قصيرا يطرح معلومات تتعلق بالأمور القانونية.
- مشاركة أطراف متعددة في تكوين الثقافة القانونية من خلال المناهج التعليمية والجامعات بتقديم أطروحات متعلقة بالثقافة القانونية، فيما يتصل بحقوق الإنسان والقوانين الصادرة من الدولة والأجهزة المختلفة.
- الانترنت يعرض قاعدة بيانات للمصادر القانونية.

مصادر بناء الثقافة القانونية:

نظرا لأهمية نشر الثقافة القانونية بين طلاب الجامعات تتضافر جهود مختلفة لبناء هذه الثقافة نوجزها فيما يلي (يوسف عبد القادر، 1987)، (عبد الله ونعيم، 1994)، (وجيهة ثابت، 2005)، (حواس محمود، 2006)، (سعيد حارب، 2004):

-الثقافة القانونية أهميتها ووسائل تحقيقها:

الثقافة القانونية هي أحد الروافد المهمة التي تمكن المواطن من حماية نفسه من مخالفة القانون وتوقيع الجزاءات عليه، والإنسان يدين بالفضل في حياته المتحضرة لفكرة القانون؛ لأنها هي التي حولته من الفوضى إلى المدنية المنظمة، وهي التي فرضت عليه ضرورة اتساق تصرفاته مع مجموعة القواعد التي ارتضتها الجماعة لنفسها؛ كي تمثل الميثاق الذي عاهدت نفسها على احترامه. فوجود القانون يعبر إذن عن حاجة اجتماعية وإنسانية؛ وذلك لضمان مسيرة الحياة البشرية في انتظام بعيدا عن مجتمع الغابة، فالقانون مرتبط بجميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية، وإن نشر الثقافة القانونية له أثره في تكوين شخصية الفرد حيث تجعل منه مواطنا صالحا يجعل القانون حاكما لتصرفاته وتعاملاته اليومية (محيي مسعد، 2008م)

ولا بد من الإشارة إلى أن الهدف من نشر الثقافة القانونية لا يعني أن يتحول كل فرد إلى رجل قانون متخصص، ولكن الهدف إحاطة الفرد بالقواعد القانونية العامة التي تعينه على مواجهة مشكلات الحياة العامة. والثقافة القانونية لها شقان متلازمان لا يصلح أحدهما دون الآخر؛ وهما: ثقافة العلم بمبادئ القانون، وثقافة احترام القانون؛ لأن العلم بمبادئ القانون مع عدم الالتزام به لن يحقق الأهداف المرجوة من نشر الثقافة القانونية، فلا بد أن يقترن العلم بالعمل.

إن نشر ثقافة العلم بالقانون يتطلب نشر ثقافة احترام هذا القانون وإلا أصبحت الثقافة القانونية مجرد كلمات وعبارات رنانة يردها الفرد، دون أن تشكل تأثيراً حقيقياً يدفعه إلى احترام القانون، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسات التربوية والإعلامية المختلفة؛ بحيث يتحول القانون من مجرد نصوص تسكن القوالب إلى عادات تحكم علاقات الأفراد بعضهم بعضاً (محيي مسعد، 2008م)

وإذا نظرنا إلى نظامنا التعليمي نجد أن الثقافة القانونية والتعريف بالقانون لا يشار إليهما في مناهج التعليم ما قبل الجامعي، مما يترتب عليه الجهل بالقانون الذي قد يلزم الشخص معظم فترات حياته، وعندما يصبح فيما بعد مسؤولاً، أو في موقع يحتاج منه اتخاذ قرار نجده غير قادر على اتخاذه مما يترتب على شل حركة المؤسسة.

—

وسائل تحقق الثقافة القانونية:

يمكننا العمل على نشر الثقافة القانونية واحترام القانون والعمل على تطبيقه من خلال ما يلي:

- العمل على وضع مناهج خاصة بالتربية القانونية خلال المراحل التعليمية المختلفة بدءاً من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة.

- اهتمام البرامج التدريبية المختلفة للمعلمين بتنمية الوعي الثقافي لدى المعلمين؛ بحيث يتمكنون من نشر الثقافة القانونية لدى طلابهم.

- اهتمام الكليات بتوعية طلابها بالمبادئ القانونية الخاصة بطبيعة المهن التي سيلتحق بها الطالب عقب تخرجه من الجامعة، فعلى سبيل المثال: يتم توعية الطالب في كليات التربية بالقوانين واللوائح الخاصة بنظام التعليم وضوابط التعامل مع الطلبة، والطالب خريج الطب يتم توعيته بالقوانين واللوائح الخاصة بالمستشفيات والتعامل مع المرضى.

- دور وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية في توعية أفراد المجتمع بالمبادئ العامة للقانون من خلال برامج توعوية موجهة للجمهور بلغة ميسرة، لكي تصل إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين.

- دور المؤسسات الدينية المختلفة في العمل على تكوين اتجاهات إيجابية لدى أفراد المجتمع بضرورة الحفاظ على القانون واحترامه، وأن الخروج على القانون يعد مخالفة للمبادئ الإسلامية التي تحرص على سلامة وأمن واستقرار المجتمع.

- دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العامة.

- العمل على تبسيط القوانين واللوائح المختلفة وطبعتها في كتيبات موجزة، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

- التأكيد على مبدأ لا مجتمع بغير قانون ولا قانون بغير مجتمع.

الإطار العملي

تصميم ومنهجية البحث

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة فروض البحث حول استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية حيث يشتمل هذا المبحث على منهجية إجراء الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة وإجراء اختبار الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها، وتقديم وصفاً لمجتمع وعينة البحث، وأساليب المعالجة الإحصائية والتي بموجبها تحليل البيانات كاختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي وبناء على ما سبق يقوم الباحث بتنظيم وتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة ومجتمع الدراسة.

ثانياً: تحليل النتائج واختبار فروض البحث.

أولاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات عينة ومجتمع الدراسة.

منهجية الدراسة:

تختلف مناهج البحث العلمي باختلاف موضوع الدراسة، ولكل منهج يتبعه الباحث جملة من الخصائص، مهما تنوع المنهج فهو يقصد به الطريقة التي يتبعها الدارس لدراسة المشكلة موضوع الدراسة.

ونظراً لطبيعة تساؤلات الدراسة أو مشكلتها استخدم المنهج الوصفي الذي يلائم موضوع البحث والذي يعرف بأنه المنهج الذي يقوم على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقة بينهما بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها، فهو لا يقتصر على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسبابها وإنما يشتمل كذلك تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة كنتائجها.

1. وصف مجتمع وعينة الدراسة

(أ) مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الطبقات الاجتماعية المختلفة بالمجتمع السعودي وذلك لقياس استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

(ب) عينة الدراسة وخصائصها

اعتمد الباحث على عينة من مجتمع وذلك بغرض الحصول على البيانات المطلوبة وتم اختيارها بعناية حسب ما هو موضح في الفقرة (أ)، قام الباحث بتوزيع عدد (237) استبانة على المستهدفين من عينة الدراسة

أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات المتعمقة بفروض الدراسة والتي قام الباحث بتطويرها من خلال الاطلاع علي العديد من الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع الدراسة وذلك بهدف قياس رأى أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة (استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية)وتتكون الاستبانة من قسمين:

القسم الأول:

ويشتمل على البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهي البيانات الشخصية المتعلقة بخصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

- 1- النوع 2- الفئة العمرية 3- عدد سنوات الخبرة

القسم الثاني:

ويشتمل على عبارات الدراسة الأساسية ومن خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة حيث تم تناول وتصميم الاستبانة من خلال ثلاث فرضيات

المحور الأول: مدى اهتمام بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

المحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستبانة المحتملة علي الفقرات إلي تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلي وزن له والذي أعطيت له (5) درجات والذي تمثل في حقل الإجابة (أوافق بشدة) إلي أدني وزن له كالذي أعطي له 1 درجة واحدة وتمثل في حقل الإجابة (لا أوافق بشدة) وبينهما ثلاثة أوزان) .

وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة كما هو موضح في الجدول (2).

جدول (2) مقياس الدراسة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من 80%	درجة موافقة عالية جدا
أوافق	4	80-70%	درجة موافقة عالية
محايد	3	69-50%	درجة موافقة متوسطة
لا أوافق	2	49-20%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	أقل من 20 %	درجة موافقة منعدمة

وعليه يصبح الوسط الفرضي للدراسة:

الدرجة الكمية للمقياس هي مجموع درجات المفردة علي العبارات $3=5/15=5/(5+4+3+2+1)$

وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دل ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

تقييم أدوات القياس:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله وبناءً على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة وخلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد اعتمدت الدراسة في المرحلة الأولى علي تقييم مدى ملائمة المقاييس المستخدمة في قياس عبارات الدراسة باستخدام اختبار الثبات والصدق لاستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة كالتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم.

وفيما يلي يعرض الباحث نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة في الدراسة:

1- اختبار صدق محتوى المقياس

بعد أن تم التأكد من الصيغة الأولية لمقياس الدراسة تم عرضها في شكل استبيان على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (3) خبيراً ومحكماً في مجال الدراسة وهم: 1- عبدالله علي همامي 2- غريب علي غريب 3- أنور محمد حسن وقد طلب من الخبراء إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات لتمثيل فروض الدراسة وطلب منهم أيضاً التعديل والحذف والإضافة لما يروه مناسباً لغرض قياس صدق أداة الدراسة طبقاً لما جاء بها.

وبذلك تم تصميم الاستبانة في صورتها النهائية.

جدول (3) معاملات ارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الأول: مدى اهتمام بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

العبارة	معامل الارتباط
يهتم المجتمع السعودي بالقوانين واللوائح المنظمة لعمليات المجتمع	0.851*
يتم وضع القوانين التي تنظم الثقافة القانونية في المجتمع السعودي من قبل جهات مختصة	0.799*
تقدم القوانين السعودية لائحة خاصة بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	0.734*
الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية تهتم بمتابعة التوصيات التي تحتويها تقارير وحدات أخرى.	0.951**
يتم التنسيق من قبل المسؤولين لتنمية مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل	0.925*
* دال عند مستوى دلالة 0.05 ** دال عند مستوى دلالة 0.01	

يتضح من الجدول (3) أن جميع معاملات ارتباط العبارات بالأبعاد التي تنتمي إليها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على التجانس والاتساق الداخلي بين هذه العبارات والدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد الدراسة ويعكس مدى صدق عباراته.

جدول (4) معاملات ارتباط بيرسون بين درجة العبارة والدرجة الكلية للمحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

العبارة	معامل الارتباط
تنفذ الثقافة القانونية في المملكة العربية السعودية في كافة انحاء المجتمع	0.984*
الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية تساهم في بناء المجتمع	0.884**
تسهم الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية توضح الحقوق والواجبات وأسس المعاملات	0.924**
يعتمد النظام القانوني في المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم	0.848**
* دال عند مستوى دلالة 0.05 ** دال عند مستوى دلالة 0.01	

يتضح من الجدول (4) أن جميع معاملات ارتباط العبارات بالأبعاد التي تنتمي إليها دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على التجانس والاتساق الداخلي بين هذه العبارات والدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد الدراسة ويعكس مدى صدق عباراته.

وملخص ما سبق ومن بيانات الجدول فإن العلاقة الارتباطية بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه في الاستبانة دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$)، مما يدل على الاتساق الداخلي بين هذه العبارات والدرجة الكلية للبعد، الأمر الذي يؤكد صدق الاستبانة وصلاحيته للتطبيق وقياس ما وضعت لقياسه.

2- اختبار الثبات للمقاييس المستخدمة في الدراسة

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساوٍ لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة) وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس، وكلما زادت درجة القياس واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة النصفية وطريقة ألفا كرونباخ (Cronbachs Alpha)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة، كما أن انخفاض القيمة عن 0.60 دليل على انخفاض الثبات الداخلي.

جدول (6) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات عبارات الاستبانة

الفرضيات	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ للثبات
المحور الأول: مدى إهتمام بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	5	0.925
المحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	4	0.931
الكلية	9	0.922
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS		

يتضح من الجدول (5) أن قيمة معامل "ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha لعبارات الدراسة تراوحت ما بين (0.768) و (0.950)، وأن معامل الثبات للأداة ككل بلغ (0.922) مما يؤكد ثبات الاستبانة وصلاحيته للتطبيق على عينة الدراسة.

ويمكن الاعتماد على النتائج التي تتوصل إليها الأداة، وللوصول إلى نتائج أكثر صدقاً وموضوعية للاستبيان فقد تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات الاستبانة، وذلك باستخدام معادلة سبيرمان - براون Spearman - Brown للتجزئة النصفية Split – half، حيث تم تقسيم عبارات كل متغير إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي

تم الحصول عليها من الاستجابة للعبارة الفردية، ويضم القسم الثاني القيم المعبرة عن العبارات الزوجية، وجاءت نتائج الاختبار كالتالي:

جدول (7) يوضح نتائج الثبات باستخدام معادلة سبيرمان براون للتجزئة النصفية

م	المتغيرات	معادلة سبيرمان براون
1	المحور الأول: مدى اهتمام بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	0.687
2	المحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	0.597
	الكلي	0.713
المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS		

ويتضح من الجدول السابق أن معظم معاملات الثبات للمتغيرات تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها، وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تم إجراء التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية

1- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض اختبار فروض البحث، تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعية هذه البيانات وهي:

1. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لقياس معامل الصدق ومعامل الثبات لمحاور ومحتويات قائمة الاستقصاء، والذي يعني دراسة مدى إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية في تعميم النتائج.

2. المقاييس الوصفية Descriptive Measures: وتشمل الوسط الحسابي، والذي يمثل مقياس النزعة المركزية الأنسب تبعاً لطبيعة البيانات، حيث يتم احتساب قيم الأوزان الخمسة لإجابات مقياس ليكرت. كما يتم حساب الانحراف المعياري، ويعتبر أهم مقاييس التشتت والذي يعنى مدى تباعد الاستجابات عن بعضها البعض وعن الوسط الحسابي.

3. اختبار "ت" لعينة واحدة (One Sample T Test): وذلك لاختبار مدى معنوية اتفاق أفراد العينة على محاور الاستقصاء.

المنهج جدول (8)

عدد الفرضيات	عدد الفقرات	طريقة الفاكروباخ	التجزئة النصفية
2	9	0.67	-----

اختبار (One Sample T Test) لقياس مدى الموافقة، علمًا بأن معلمة المجتمع (3)

م	الوسط الحسابي	قيمة "ت" المحسوبة	القرار	
			مستوى المعنوية	الدالة
q3.1	4.47	23.102	0.000	دالة احصائيًا
q3.2	4.54	22.911	0.000	دالة احصائيًا
الاجمالي	4.31	23.805	0.000	دالة احصائيًا

ثانياً: تحليل النتائج واختبار فروض البحث.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

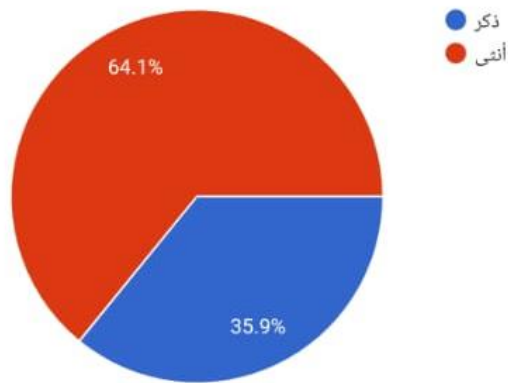
أولاً: عرض وتحليل البيانات

توزيع عينة الدراسة حسب النوع

جدول (9) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

الجنس:

234 ردًا

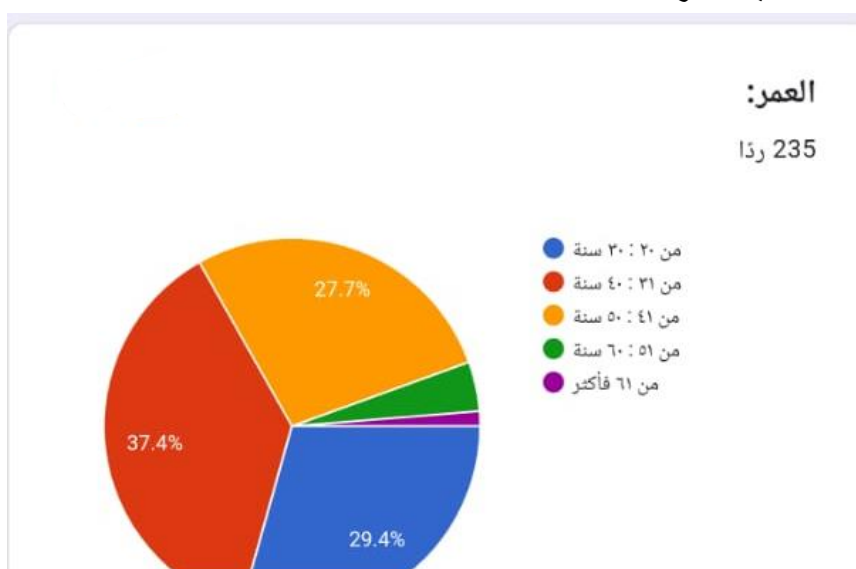


النوع	النسبة
ذكر	35.9%
أنثى	64.1%
إجمالي	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية برنامج SPSS

الجدول (1-5) يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير النوع ويلاحظ الباحث بأن نسبة الاناث هي اعلي

توزيع عينة الدراسة حسب العمر



توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل التعليمي



يشتمل هذا الجزء على تحليل البيانات الأساسية للدراسة للتمكن من معرفة اتجاهات إجابات عينة الدراسة على عبارات فرضيات الدراسة المختلفة وذلك من خلال الإحصاء الوصفي وذلك وفقاً التالي:

1. التحليل الإحصائي لعبارات الدراسة

وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع فرضيات الدراسة

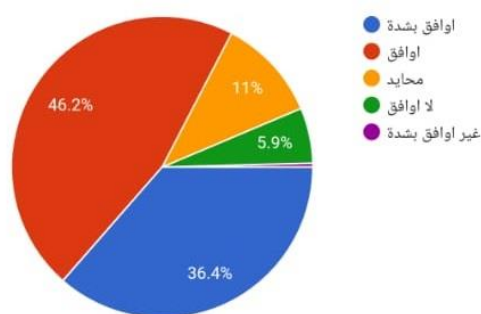
جدول (12) الإحصاءات الوصفية استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

فيما يلي الإحصاءات الوصفية لعبارات استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية حيث جاءت الأوساط أعلى من 3.5 لكل العبارات وانحرافات معيارية غير متجانسة لجميع العبارات الفرق بينها يتجاوز (0.736) ومن خلال قيم الأوساط الحسابية لعبارات المحور وحسب المقياس الخماسي ليكرت Likart Scale لأوزان الخيارات أعلى من 3.5 وهذا يؤكد أن درجة موافقة أفراد العينة على عبارات استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية عالية.

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يهتم المجتمع السعودي بالقوانين واللوائح المنظمة لعمليات المجتمع	3.80	0.576	عالية

يهتم المجتمع السعودي بالقوانين واللوائح المنظمة لعمليات المجتمع

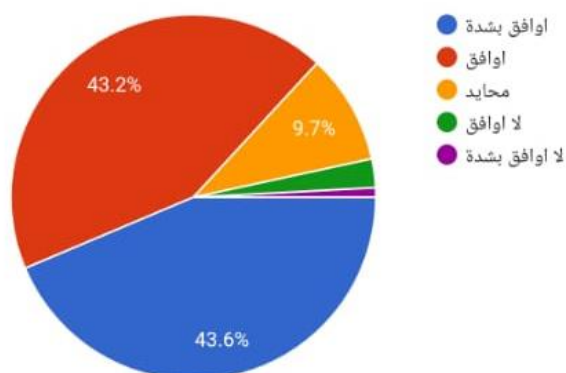
236 رداً



م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
2	يتم وضع القوانين التي تنظم الثقافة القانونية في المجتمع السعودي من قبل جهات مختصة	3.82	0.642	عالية

يتم وضع القوانين التي تنظم الثقافة القانونية
في المجتمع السعودي من قبل جهات مختصة

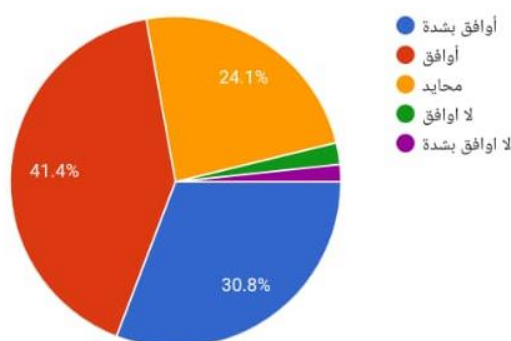
236 ردًا



م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
3	تقدم القوانين السعودية لائحة خاصة بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	3.90	0.323	عالية

تقدم القوانين السعودية لائحة خاصة بمستوى
الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية
السعودية

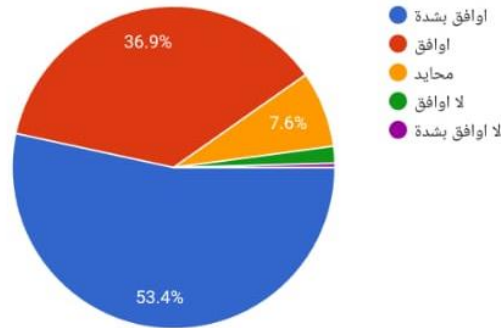
237 ردًا



م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
4	الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية تهتم بمتابعة التوصيات التي تحتويها تقارير وحدات أخرى .	3.95	0.512	عالية

الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية
السعودية تساهم في بناء المجتمع

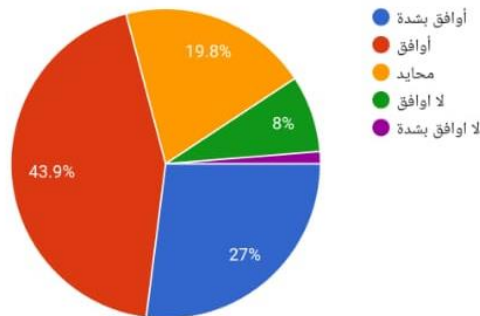
236 ردًا



م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
5	يتم التنسيق من قبل المسؤولين لتنمية مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل	4.02	0.725	عالية جدا

يتم التنسيق من قبل المسؤولين لتنمية مستوى
الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية
السعودية لوضع الحلول والتدابير اللازمة
لمشكلات العمل

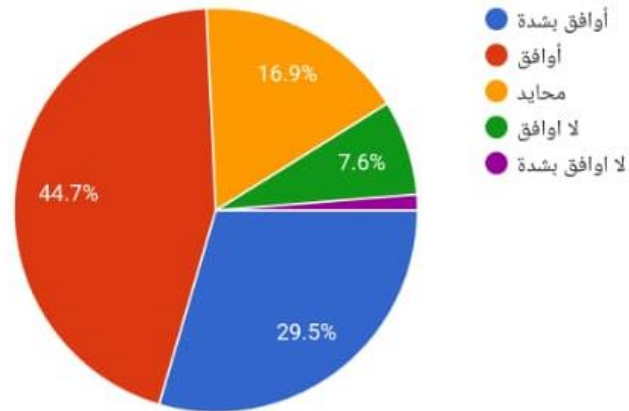
237 ردًا



المحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية				
1	تتفد الثقافة القانونية في المملكة العربية السعودية في كافة انحاء المجتمع	3.95	0.512	عالية

تنفذ الثقافة القانونية في المملكة العربية
السعودية في كافة انحاء المجتمع

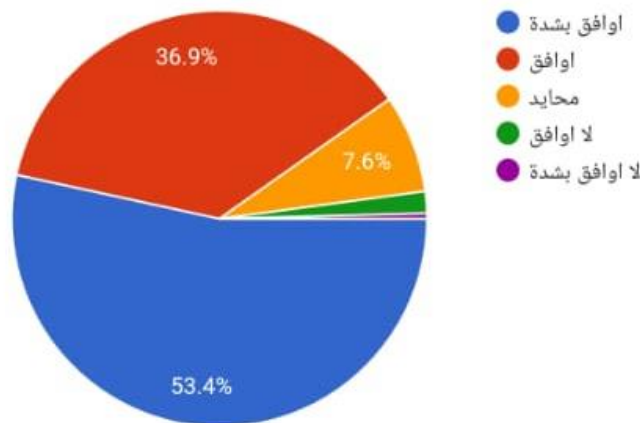
ردًا 237



2	الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية تساهم في بناء المجتمع	4.02	0.725	عالية جدا
---	--	------	-------	-----------

الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية
السعودية تساهم في بناء المجتمع

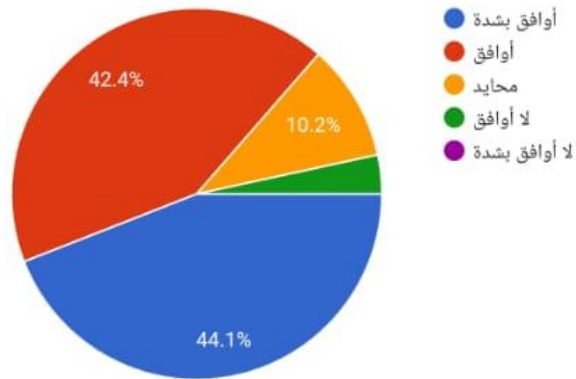
ردًا 236



3	تسهم الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية توضح الحقوق والواجبات وأسس المعاملات	4.12	0.827	عالية جدا
---	--	------	-------	-----------

تسهم الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة
العربية السعودية توضح الحقوق والواجبات
وأسس المعاملات

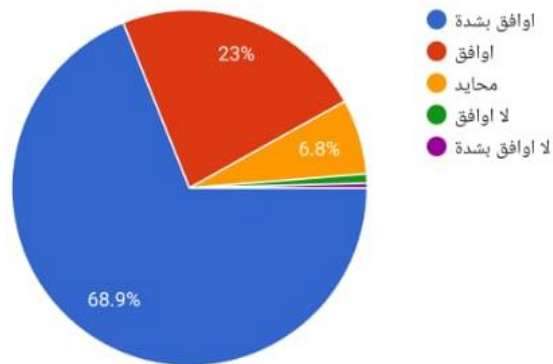
236 ردًا



4	يعتمد النظام القانوني في المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم	4.08	0.327	عالية جدا
---	---	------	-------	-----------

يعتمد النظام القانوني في المملكة العربية
السعودية على الشريعة الإسلامية المستمدة من
القرآن الكريم والسنة

235 ردًا



وذلك من خلال تقدير المتوسط والانحراف المعياري لجميع فرضيات الدراسة
المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى
الأسرة في المملكة العربية السعودية
جدول (13)

المتغيرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
المحور الأول: مدى اهتمام بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	3.89	0.25	عالية	1
المحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	2.96	0.678	عالية	2
المتوسط العام	3.90	0.686	عالية	---

ويتضح من بيانات الجدول استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية علي
النحو التالي: نستعرض في أهم النتائج المتوصل إليها من خلال ما أسفرت عليه المعالجة الإحصائية المطبقة
على أفراد العينة من حيث التأكد من صحة الفرضيات المصاغة في هذه الدراسة والتي تناولت عدة عوامل من شأنها
التأثير علي المراجع الخارجي في مراجعة الرقابة الداخلية، ونسعى كذلك الى مناقشة النتائج المتحصل للوصول إلى
مدى صحة الفروض قيد الدراسة وكذلك مقارنة تلك النتائج بمدى موافقتها أو مخالفتها مع الدراسات السابقة التي
تطرقنا لهذا الموضوع.

جدول رقم (14) يوضح
اختبار "ت" T. Test لنموذج الانحدار المقترح

متغيرات	معامل الانحدار	اختبار "ت"	مستوى معنوية
المحور الأول: مدى اهتمام بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	.363	2.597	**0.010
المحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	.386	2.247	**0.014

دال إحصائيا عند مستوى معنوية **0.01
يلاحظ من الجدول السابق أن قيم معامل الانحدار أقل من 0.01 أي أنها دالة إحصائيا عند مستوى معنوية

0.01.

النتائج والتوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة التي قام بها الباحث بشقيها النظري والتطبيقي يخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها ما يلي:

- نتائج البحث:

- على الرغم من أهمية موضوع استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية ، إلا أنه لم يلق الاهتمام الكافي إلى الآن، ولا بد من الإشارة إلى أن الهدف من نشر الثقافة القانونية لا يعني أن يتحول كل فرد إلى رجل قانون متخصص، ولكن الهدف إحاطة الفرد بالقواعد القانونية العامة التي تعينه على مواجهة مشكلات الحياة العامة.

والثقافة القانونية لها شقان متلازمان لا يصلح أحدهما دون الآخر؛ وهما: ثقافة العلم بمبادئ القانون، وثقافة احترام القانون؛ لأن العلم بمبادئ القانون مع عدم الالتزام به لن يحقق الأهداف المرجوة من نشر الثقافة القانونية، فلا بد أن يقترن العلم بالعمل.

إن نشر ثقافة العلم بالقانون يتطلب نشر ثقافة احترام هذا القانون وإلا أصبحت الثقافة القانونية مجرد كلمات وعبارات رنانة يرددونها الفرد، دون أن تشكل تأثيراً حقيقياً يدفعه إلى احترام القانون، وهي المسؤولية التي تقع على عاتق المؤسسات التربوية والإعلامية المختلفة؛ بحيث يتحول القانون من مجرد نصوص تسكن القوالب إلى عادات تحكم علاقات الأفراد بعضهم بعضاً (محيي مسعد، 2008م)

وإذا نظرنا إلى نظامنا التعليمي نجد أن الثقافة القانونية والتعريف بالقانون لا يشار إليهما في مناهج التعليم ما قبل الجامعي، مما يترتب عليه الجهل بالقانون الذي قد يلزم الشخص معظم فترات حياته، وعندما يصبح فيما بعد مسؤولاً، أو في موقع يحتاج منه اتخاذ قرار نجده غير قادر على اتخاذه مما يترتب على شل حركة المؤسسة.

توصيات البحث:

بالإضافة إلى ما قد تعكسه النتائج السابقة من توصيات، يوصي الباحث بما يلي:

- توعية المجتمع بتشريعات والقوانين ومعرفة الأسرة مالها وما عليها من التزامات قانونية.
- معرفة الأضرار وحماية الفرد من الجريمة والحد من انتشار المشاكل وتفكك المجتمع.
- معرفة الفرد ما عليه من التزامات وحقوق وتحقيق الاستقرار في المجتمع.
- التعرف على الفرق بين الوعي القانوني والثقافة القانونية.
- الوقوف على مدى إلمام الأسرة في المملكة العربية السعودية بالتشريعات المنظمة للحياة.
- تحديد آليات نشر الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية وإجراءاتها.
- الوصول إلى تصور لكيفية نشر الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية.

يُعد نشر الثقافة والوعي بالمعلومات ذات الصلة بالقانون من الأمور الضرورية والتي لا بد من معرفتها، وذلك باعتبار أن القانون جزء لا يتجزأ من حياة الفرد، وهو دليل يستشير به الإنسان ليعرف حقوقه وواجباته والمحظورات التي تمنعه من ممارسة عمل ما والمسؤوليات التي تقع عليه، حتى لا تترتب عليه أية جزاءات جرّاء مخالفته أحد القوانين، وكل ذلك يحتاج إلى وعي قانوني .

ويُعد الوعي القانوني أحد مظاهر تطور المجتمع باعتبار أن الثقافة القانونية تُعتبر خدمة وطنية تُسهم في تنوير الناس، كما أنها تتيح لعامة الناس معرفة كيفية تنظيم سلوكهم بشكل عام في الحياة، ولكن ليس المقصود من ذلك التعمق في فهم القانون وإنما مخاطبة جميع الفئات في المجتمع بطريقة تتناسب مع فهمهم وجعلهم في وضع يضمن لهم القيام بالسلوك المطلوب في المكان والزمان المناسبين.

- أبو منصور محمد بن أحمد (5370). معجم تهذيب اللغة، تحقيق: د. رياض زكي قاسم (2001)، ط 2، دار المعرفة، بيروت.
- أبو الفضل محمد بن مكرم (711هـ). لسان العرب، ط 4، دار المعارف. القاهرة.
- أبو خلدون ساطع الحصري (1985). آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد محمود عبد المطلب (1993). التربية ودورها في نشر الوعي القانوني واستتباب الأمن، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، العدد (8)، الجزء (1)، 1993.
- توفيق حسن فرج (1992). المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- جابر عصفور (2008). نحو ثقافة عربية مغايرة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- جمال احمد السيسي، منال فتحي سمحان (2006). وعي أعضاء هيئة التدريس بالقوانين المنظمة لعملهم في الجامعات المؤتمر العلمي الأول "الأمن الاجتماعي والتربية". كلية التربية- كلية الدراسات الإنسانية. جامعة الأزهر. 17- 18 أبريل. ص 98- 99.
- جمهورية مصر العربية (2006). قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لأخر التعديلات. ط 24، وزارة التعليم العالي، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- حسام الدين حسين عبد الحميد (1995). الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السابع "المعلم وتحديات القرن الحادي والعشرين" الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، 1995.
- حسن كيره (1969) المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- حواس محمود (2006). العالم العربي والأمية الثقافية: متاح في:

- <http://www.alarabiya.net/views/2006/05/12/23664.html>
- خالد القاضي (2014). لماذا الوعي بالقانون؟ مجلة الوعي بالقانون، مجلة ربع سنوية، المركز العربي للوعي بالقانون، مصر، المتاح في:
- <http://www.lawawareness.org/why-law.html> 11/2014
- خضير كاظم محمود الفريجات (2009). السلوك التنظيمي، المفاهيم معاصرة، ط1، أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- رضا عبيد، نشأت ادوارد (2009). مبادئ القانون، بدون دار نشر.
- زهير أحمد علي الكاظمي (1990). المدخل إلى شئون الطلاب في التعليم العالي (المفهوم، النشاطات، الأسس)، ط 2، مكة المكرمة.
- زيرفان سليمان البرواري (2006). الوعي السياسي وتطبيقاته - الحالة الكردستانية نموذجاً - ط 1 - مطبعة خاني - دهوك.
- سالم روضان؛ الموسوى (2006). الوعي والثقافة القانونية، مجلة النبأ المعلوماتية، العدد (81) متاح في: <http://www.annabaa.org/nbahome/nba81/014.htm>
- سامح جميل عبد الرحيم، وفتحي كامل زيادي (1998). الثقافة القانونية للمعلم "دراسة ميدانية". مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد (12)، العدد (2)، كلية التربية، جامعة المنيا.
- سلمى فضل الصعيدي (2004). التربية القانونية، القاهرة، فرحة للنشر والتوزيع.
- سعيد عبد الله حارب (2004): الثقافة التربوية والثقافة الإعلامية تكامل؟ أم تناقض؟ دار الأزهر للنشر، القاهرة.
- سلام علي أحمد المشهداني (2013). صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص 58.

- صفاء محمد علي احمد 2005، الأنشطة الطلابية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدى طلاب الجامعة دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- <http://www.alnodom.com/index.php> /الملخصات -الجامعية/ 8022 -26%.
- عبد السلام مصطفى عبد السلام (2009) تدريس العلوم وإعداد المعلم وتكامل النظرية والممارسة، القاهرة، دار الفكر العربي.
- عبد الكريم بكار (2000) تجديد الوعي، دار القلم، دمشق، ط 1.
- عبد الله الرشدان، نعيم جعيني: (1994) المدخل إلى التربية والتعليم، عمان/ الأردن.
- عبد المنعم فرج الصده (1965) أصول القانون، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- عبد النبي عبد الرسول الأحمد نكري ترجمه: عبد الله الخالدي (1997) موسوعة مصطلحات جامع العلوم الملعب بدستور العلماء، مكتبة لبنان، بيروت.
- عبير عبد الصمد بيومي (2008). فاعلية مواقف تعليمية مقترحة في تعلم طفل الروضة بعض مبادئ الثقافة القانونية. رسالة ماجستير. غير منشورة. كلية التربية. جامعة حلوان.
- علي محمد جعفر (1998). تاريخ القوانين، المؤسسة الجامعية، بيروت.
- فاطمة عبد القادر حسن، سهير محمد احمد حوالة (1995). الثقافة القانونية للمواطن المصري في عالم سريع التغير (دراسة ميدانية) مجلة العلوم التربوية، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، المجلد (2)، العدد (1)، أكتوبر.
- فتحي كامل زيادي، هاشم فتح الله عبد الرحمن عبد العزيز (1998). حقوق طلاب الجامعات ومعوقات ممارستها "دراسة ميدانية بجامعة المنيا". مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد (12)، العدد (1)، يوليو.

- فهد سلطان السلطان (2009). "اتجاهات الشباب الجامعي الذكور نحو العمل التطوعي" دراسة تطبيقية على جامعة الملك سعود، رسالة الخليج العربي، مكتب التربية لدول الخليج العربي.
- فواز أيوب المومني وآخرون (2013). التشريعات الجامعية ومدى وملاءمتها لاحتياجات طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، المجلد (7)، العدد (1).
- قتيبة مخلف عباس السامرائي (2008). آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي. مجلة سر من رأى. جامعة سامراء، المجلد (4)، العدد (10).
- كوثر كوجك (1997) اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس: التطبيقات في مجال التربية الأسرية (الاقتصاد المنزلي) القاهرة، عالم الكتب.
- لبنى مخلد العضايبة (2013). الثقافة القانونية: دراسة في قانون العقوبات الأردني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (29)، العدد (57).
- ماهر عبد الهادي (1982) الموجز في القانون ط 1، القاهرة، دار الجيل.
- مجدي عزيز إبراهيم (2004) استراتيجيات التعليم والتعلم، القاهرة، الانجلو المصرية.
- محمد السيد محمد السيد (2011). برنامج مقترح متعدد الوسائط في الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية العامة. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- محمد السيد (2009) اتجاهات وتطبيقات حديثة في المناهج وطرق التدريس، دار المعارف.
- محمد بن غالب العوفي (2005) الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام الوظيفي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- محمد سعيد جعفر (2008)، مدخل للعلوم القانونية الوجيز في نظرية القانون، دار هومه، الطبعة 16.
- محمد سعيد زيدان (2007). اتجاهات حديثة في مناهج علم النفس بالمرحلة الثانوية، ط ٢، القاهرة وسفير للإعلام والنشر.

- محمد أمين عطوة وعاطف بدوي (1996). فاعلية برنامج مقترح في تنمية بعض المسؤوليات القانونية لدى الطلاب المعلمين بكلية التربية جامعة طنطا، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد (23).
- بلعور، مصطفى. (2017م) مساهمة المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية في الجزائر. دراسات، ع52، 362 – 369
- جامعة الزيتونة (2010م) مؤتمر "نحو ثقافة قانونية اعرف حقوقك وواجباتك كمواطن أردني تحت سيادة القانون"، كلية الحقوق، متاح على موقع news.arabworldnet.com
- جامعة الملك سعود (2008م) عمادة شؤون الطلاب وحدة حماية الحقوق الطلابية "وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي والقواعد المنظمة لوحدة حماية الحقوق الطلابية". جامعة الملك سعود (2008م) ورشة عمل بعنوان "وثيقة حقوق والتزامات الطالب الجامعي" كلية الأنظمة والعلوم السياسية، متاح على موقع www.cksu.com
- لبنى مخلد العضايبة (2013). الثقافة القانونية: دراسة في قانون العقوبات الأردني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (29)، العدد (57).
- فواز أيوب المومني وآخرون (2013). التشريعات الجامعية ومدى وملاءمتها لاحتياجات طلبة ذوي الاحتياجات الخاصة. مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس، المجلد (7)، العدد (1).
- Riley, C. E., Griffin, C., & Morey, Y. (2010). The case for 'everyday politics': Evaluating neo-tribal theory as a way to understand alternative forms of political participation, using electronic dance music culture as an example. *Sociology, BSA (British Sociology of Association)*. Vol.(44), No(2).
- Sam Middlemiss (2000). Legal Liability of Universities for Students. *Journal Education and the Law*. Vol.(12), Issue(2).
- Susan Silbey (2010) legal cultural and cultures legality , Hand book of cultural sociology, London and New York.

- Ali Acar(2006). The Concept of Legal Culture with Particular Attention to the Turkish Case. Ankara Law Review. Vol. (3), No. (2).
- Betancourt, J. R. (2003). Cross-cultural medical education: conceptual approaches and frameworks for evaluation. Academic Medicine, Vol. (78), No. (6).
- British Colombia(2005). Legal Culture. Ministrey of attorney general, Justice service branch.
- Dave Cowan (2004). Legal Consciousness: Some Observations. The Modern Law Review Limited. Blackwell Publishing, Vol.(67), No.(6).
- David Nelken (2004). Using the Concept of Legal Culture. Australian Journal of Legal Philosophy, Vol. (29).
- Jorn Oyrehagen Sunde(2010). Champagne at the Funeral - An Introduction to Legal Culture. Rendezvous of European legal cultures. Bergen: Norway, Fagbokforlaget.
- Stephen Gottieb.s (1992). teaching about the constitutional Rights of students, ERIC clearinghouse for social studies, social science education Bloomington. 13/11/2014.
- Legal Culture and Judicial Reform available at : siteresources.worldbank.org/INTLAWJUSTINST/.../LegalCultureBrief.p
- Marck Hertogh (2004). A 'European' Conception of Legal Consciousness: Rediscovering Eugen Ehrlich. Journal of Law and Society Vol. (31), No. (4), December.
- Rachel Brooks, Kate Byford & Katherine Sela (2014). The Changing Role of Students' Unions within Contemporary Higher Education. Journal of Education Policy. Advance Online Access.P 1-17.

ملحق

استبيان مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية

أخي المشارك/أختي المشاركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان " مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية" لذا نأمل منك طرح وجهة نظرك من خلال الإجابة عن كافة الفقرات أدناه، كما نتقدم بشكرك لعطاء هذا الاستبيان جزءاً من وقتك وسيكون لهذه الإجابات الأثر الكبير في تطوير وتحسين جودة هذه العملية ومخرجاتها. علماً أن الوقت المقدر لهذه الاستبيان لا يتجاوز الدقيقتين بحد أقصى، وستعامل كافة البيانات المدخلة بسرية تامة.

البيانات الديمغرافية

الجنس:

- ☐ ذكر
- ☐ أنثى

العمر:

- ☐ من ٢٠ : ٣٠ سنة
- ☐ من ٣١ : ٤٠ سنة
- ☐ من ٤١ : ٥٠ سنة
- ☐ من ٥١ : ٦٠ سنة
- ☐ من ٦١ فأكثر

☐ المؤهل التعليمي:

- ☐ بكالوريوس
- ☐ دبلوم عالي
- ☐ دكتوراه
- ☐ ماجستير
- ☐ أخرى

أسئلة الاستبيان

المحور الأول: مدى إهتمام بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
يهتم المجتمع السعودي بالقوانين واللوائح المنظمة لعمليات المجتمع					
يتم وضع القوانين التي تنظم الثقافة القانونية في المجتمع السعودي من قبل جهات مختصة					
تقدم القوانين السعودية لائحة خاصة بمستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية					
الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية تهتم بمتابعة التوصيات التي تحتويها تقارير وحدات أخرى.					
يتم التنسيق من قبل المسؤولين لتنمية مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية لوضع الحلول والتدابير اللازمة لمشكلات العمل					

المحور الثاني: مدى تطبيق مستوى الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تنفذ الثقافة القانونية في المملكة العربية السعودية في كافة أنحاء المجتمع					
الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية تساهم في بناء المجتمع					
تساهم الثقافة القانونية لدى الأسرة في المملكة العربية السعودية توضح الحقوق والواجبات وأسس المعاملات					
يعتمد النظام القانوني في المملكة العربية السعودية على الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم					

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.917	15

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.945	16

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.889	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.908	10

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.972	51

2- الإحصاء الوصفي:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
A1	114	3	5	4.48	.627
A2	114	3	5	4.54	.551
A3	114	3	5	4.44	.625
A4	114	1	5	4.42	.751
A5	114	1	5	4.29	.938
A6	114	3	5	4.32	.682
A7	114	2	5	4.31	.754
A8	114	1	5	4.06	.844
A9	114	1	5	4.18	.747
A10	114	3	5	4.44	.679